

الضمان فليطمان والمثبتان يشتركان على شراهما المال ويكون
 الكسب بينهما فمضى ذلك وما يشترطه كل واحد منهما من العمل بزيده وتلك
 شريكه فان عمل احدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفان فاشتركا
 وانما شركة اوصوع فالاجلان يشتركان ولا ما لهما على ان يشتركا
 بوجوهها ويسعا فصح لشركة على هذا وكل واحد منهما وكل
 الآخر فاشتركا فان شرط ان المشرك بينهما نصفان فاربح
 بينهما كذلك ولا يجوز ان يتفاضل فيه وان شرط ان يكون
 المشرك بينهما اثلاثا فالاربح كذلك ولا يجوز الشركة في الانصاف
 والاحتياش والاصطبار وما اصطاده كل واحد منهما او خطبه
 فهو له دون صاحبه واذا اشتركا ولا حرجها بقر للآخر راوية
 يستقي عليها الماء والكسب بينهما المربح الشركة والكسب كله
 الذي استقي عليه الماء وعليه اجر مثل الراوية ان كان صاحب
 البقر وان كان صاحب الراوية فعليه اجر مثل البقر كل شركة
 فاسدة فالربح فيها على قدر المال ويطلق شرط التفاضل فيه واذا
 مات احد الشريكين او ارتد فمضى بطلت الشركة و
 ليس لاحد من الشريكين ان يؤذي ركه مما لا يجوز الا اذ به
 فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يؤذي ركه فمضى فادى كل

واحد

واحد منهما فانما ضامن على اداء الاول او لم يجزه والله اعلم
كتاب المضاربة المضاربة عقد على الشركة بمال واحد
 الشريك ولا تصح المضاربة الا بالمال الذي يتق اذ الشركة تصح
 به ومن شرطها ان يكون الربح بينهما مضافا لا يستحق احدهما
 منه دليهم مسماة من الربح ولا بد ان يكون المالك للمال المضاربا
 ولا بد ان يرب الما فيه واذا صحت المضاربة مطلقا جاز المضاربا
 ان يشترط بيع ويساوي ويضع ويؤكل ويسله ان يقع الما
 مضاربا الا ان اذن له رب الما في ذلك وان خصه رب
 الما التصرف في اذ بعينه او في بعضه بعينه المجره ان يجاوز
 ذلك ولذلك ان وقت المضاربة مئة بعينها جاز ويطلق العقد
 بعينها وليس للمضاربا ان يشترط ان يرب الما ولا ابنه ولا
 من يعق عليه فان اشترها كان مشتركا لنفسه دون المضاربا
 وان كان في الما ربح فليس له ان يشترط من يعق عليه ولا اشترها
 ضمن الما المضاربة وان لم يكن في الما ربح جاز ان يشترطه فان
 اذت فمهم عقد خصه منهم ولا يصح ان يرب الما شيئا في الملق
 رب الما في قيمة نفسه منه واذا دفع المضاربا الما مضاربا ولم
 ياذن له رب الما في ذلك لم يضمن بالدفع ولا بتصرف المضاربا في الما